

باب تعليق الطلاق بالشروط

فأمره : يصح تعليق الطلاق مع تقدم الشرط . وكذا إن تأخر . على الصحيح

من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يتنجز إن تأخر الشرط . ونقله ابن هانيء في العتق .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وتأخر القَسَم : كـ « أنت طالق لأفعلن »

كالشرط . وأولى بأن لا يلحق .

وذكر ابن عقيل إذا قال « أنت طالق » وكرره أربعا ، ثم قال عقيب الرابعة

« إن قت » طلقت ثلاثاً . لأنه لا يجوز تعليق مالا يملك بشرط .

وتقدم في آخر « باب ما يختلف به عد الطلاق » ما يتعلق بذلك .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ . فَلَوْ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ ، أَوْ

إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ : لَمْ تَطْلُقْ إِذَا تَزَوَّجَهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

﴿ وَعَنْهُ : تَطْلُقُ ﴾ قال في الفروع : وعنه صحة قوله لزوجته « من تزوجتُ

عليك فهي طالق » أو قوله لعتيقته « إن تزوجتك فأنت طالق » أو قوله لرجعته

« إن راجعتك فأنت طالق ثلاثاً » وإن أراد التعليل عليها .

وقال في الرعاية الكبرى : وإن قال لعتيقته « إن تزوجتك فأنت طالق »

أو لامرأته « إن تزوجت عليك عمرة ، أو غيرها . فهي طالق » فتزوجهما طلقتهما .

ثم قال قلت : إن صح تعليق الطلاق بالنكاح ، وإلا فلا .

فجزم بالوقوع في هاتين الصورتين . وفرق من عنده . وجزم بهما غيره .

وقدم في الفروع : أن تعليقه من أجنبي كتعليقه عتقاً بملك . ثم قال :

والمذهب لا يصح مطلقاً .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلَّقَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ بِشَرْطٍ : لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَ وُجُودِهِ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

﴿ وَعَنْهُ : تَطْلُقُ ﴾ مع تيقن وجود الشرط قبل وجوده .

وخص الشيخ تقي الدين رحمه الله هذه الرواية بالثلاث . لأنه الذي يضره كتمعة .

تفسير : في قوله « لم تطلق قبل وجودها » إشعار بأن الشرط ممكن . وهو

كذلك .

فأما ما يستحيل وجوده فيذكر في أما كنه .

وقد تقدم في أثناء الباب الذي قبله .

ومفهوم كلامه : أن الطلاق يقع بوجود شرطه . وهو صحيح . ونص عليه .

وليس فيه - بحمد الله - خلاف .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : عَجَلْتُ مَا عَلَّقْتَهُ لَمْ يَتَعَجَّلْ ﴾ .

هذا المذهب . لأنه علقه ، فلم يملك تغييره . وعليه الأصحاب . وجزم به في

الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يتعجل إذا عجله . وهو ظاهر بحث الشيخ تقي الدين رحمه الله . فإنه

قال : فيما قاله جمهور الأصحاب نظر .

وأطلقهما في البلغة . قال في الفروع : ويتوجه مثله دُيِّن .

فأمرتا

إمراهما : إذا علق الطلاق على شرط : لزم . وليس له إبطاله .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة . وقطعوا به .

وذكر في الانتصار والواضح رواية مجواز فسخ العتق المعلق على شرط .

قال في الفروع : ويتوجه ذلك في طلاق . ذكره في باب التدبير .

قلت : وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - أيضاً : لو قال « إن أعطيتني »

أو « إذا أعطيتني » أو « متى أعطيتني ألفاً فأنت طالق » أن الشرط ليس بلازم من جهته . كالكتابة عنده .

قال في الفروع : ووافق الشيخ تقي الدين رحمه الله على شرط محض .
ك « إن قدم زيد فأنت طالق » .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : التعليق الذي يقصد به إيقاع الجزاء إن كان معاوضة فهو معاوضة . ثم إن كانت لازمة فلازم ، وإلا فلا يلزم الخلع قبل القبول ولا الكناية . وقول من قال « التعليق لازم » دعوى مجردة . انتهى .
وتقدم ذلك أيضاً في أثناء باب الخلع .

الثانية : لو فصل بين الشرط وحكمه بكلام منتظم . نحو « أنت طالق يازانية إن قت » لم يضر ذلك . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يقطعه . كسكتة وتسيبحة . وهو احتمال للقاضي .
قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ إِنْ قُمْتِ ، دِينَ .
وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ . نَصَّ عَلَيْهِ »

وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجا . وقدمه في المغني ، والشرح ، والمحزر .

قال في الهداية ، والكافي ، والنظم : يخرج على روايتين .
قلت : صرح في المستوعب أن فيها روايتين . وأطلقهما هو وصاحب المذهب . ولكن حكاهما وجهين .

وقدم هذه الطريقة في الفروع . وأطلق الخلاف . وقال وقيل : لا يقبل . انتهى .

وهذه طريقة المصنف وغيره .
وتقدم نظير ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكنايته » إذا قال لها :

« أنت طالق » ثم قال « أردت من وثاق » أو « أن أقول : طاهر فسبق لسانى »
أو « أنها مطلقة من زوج كان قبله » .
قوله ﴿ وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ سِتَّةٌ : إِنْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ،
وَكُلَّمَا ﴾ .

أدوات الشرط ست لا غير . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وقد تقدم فى باب الخلع أن قوله « أنت طالق وعليك ألف » أو « على
ألف » أو « بألف » أن ذلك كـ « إن أعطيتنى ألفاً » عند المصنف .
وقد تقدم حكم ذلك هناك .
قوله ﴿ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا « كَلَّمَا ﴾ بلا نزاع .
وفى « متى » وجهان .

وأطلقهما فى المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعابتين ، والحاوى الصغير
أمرهما : لا يقتضى التكرار . وهو المذهب . اختاره المصنف وغيره .
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والبلغة ، وغيرهم .
وقدمه فى المستوعب ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .
والوجه الثانى : يقتضى التكرار . اختاره أبو بكر فى التنبيه ، وابن عبدوس
فى تذكرته .

فأمر « مَنْ » و « أَى » المضافة إلى الشخص : يقتضيان عموم ضميرهما فاعلا
كان أو مفعولاً .

قوله ﴿ وَكُلَّمَا عَلَى التَّرَاخِي إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنْ لَمْ ﴾ .
وكذا إذا تجردت عن نية الفورية أيضاً أو قرينة .
فأما إذا نوى الفورية أو كان هناك قرينة تدل على الفورية : فإنه يقع فى
الحال ، ولو تجردت عن « لم » .

قوله ﴿ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْفَوْرِ ﴾ .

يعنى إذا اتصل بالأدوات « لم » صارت على الفور .
وهو مقيد أيضاً بما إذا لم تكن نية أو قرينة تدل على التراخى .
فإن نوى التراخى ، أو كان هناك قرينة تدل عليه : كانت له .
قوله ﴿ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْفَوْرِ ، إِلَّا « إِنْ » ﴾ .

هذا المذهب فى « إِنْ » مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم
وعنه يحنث بعزمه على الترك . جزم به فى الروضة . لأنه أمر موقوف على القصد
والقصد هو النية . ولهذا لو فعله ناسياً أو مكرهاً لم يحنث ، لعدم القصد . فأثر فيه
تعيين النية : كالعبادات - من الصوم ، والصلاة - إذا نوى قطعها . ذكره فى
الواضح .

قوله ﴿ وَفِي « إِذَا » وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمغنى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وتجريد العناية .

أمرهما : هى على الفور . وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . وجزم به فى
الوجيز ، والعمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

والثانى : أنها على التراخى . اختاره القاضى .

قال فى المذهب ، ومسبوك الذهب فى التمثيل « إذا لم أطلقك فأنت طالق »
كان على التراخى فى أصح الروايتين . فأطلقا أولاً . وصححا هنا .

تنبيه : قطع المصنف بأن باقى الأدوات غير « إِنْ » و « إِذَا » على الفور وإذا
اتصل بها « لم » وهو الجزوم به عند الأصحاب فى « كلما » و « متى » و « أى »
المضافة إلى الوقت . وأما « أى » المضافة إلى الشخص و « من » ففيهما وجهان .

أمرهما : أنهما على الفور إذا اتصلت بهما « من-ولم » وهو المذهب .
جزم به المصنف هنا . وجزم به في المعنى ، والكافي ، والمهادي ، والعمدة ،
والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ،
والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم .

والوجه الثاني : أنهما على التراخي . نصره الناظم . وأطلقهما في الحرر ،
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وقال الشارح : الذي يظهر أن « من » على التراخي إذا اتصل بها « لم » .
قال في الفروع : يتوجهان في « مهما » فإن اقتضت الفورية فهي كـ « حتى »
قوله ﴿ فَإِذَا قَالَ : إِنْ قُتِّ ، أَوْ إِذَا قُتِّ ، أَوْ مَنْ قَامَ مِنْكُمْ ،
أَوْ أَىَّ وَقْتٍ قُتِّ ، أَوْ مَتَى قُتِّ ، أَوْ كَلَّمَا قُتِّ ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَتَى
قَامَتْ طَلَّقَتْ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ تَكَرَّرَ الْقِيَامُ لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ ،
إِلَّا فِي « كَلَّمَا » وَفِي « مَتَى » فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

المتقدمين قريبا . وقد علمت المذهب منهما .

قوله ﴿ وَلَوْ قَالَ : كَلَّمَا أَكَلَّتِ رُمَانَةً فَأَنْتَ طَالِقٌ ، أَوْ كَلَّمَا
أَكَلَّتِ نِصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَأَكَلَّتِ رُمَانَةً طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴾
بلا نزاع ﴿ وَلَوْ جَعَلَ مَكَانَ « كَلَّمَا » « إِنْ أَكَلَّتِ » لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا
اِثْنَتَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا تطلق إلا واحدة .

قوله ﴿ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا عَلَى صِفَاتِ ثَلَاثٍ ، فَاجْتَمَعْنَ فِي عَيْنٍ
وَاحِدَةٍ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : إِنْ رَأَيْتِ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنْ رَأَيْتِ

أَسْوَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنْ رَأَيْتِ فَقِيهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَرَأَتْ رَجُلًا أَسْوَدَ
فَقِيهَا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴿ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا تطلق إلا واحدة مع الإطلاق . ذكره

عنه في القاعدة التاسعة عشرة بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ أُطَلِّقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَلَمْ يُطَلِّقْهَا : لَمْ
تَطْلُقْ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والرعائتين والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمغنى ،

والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه أنه متى عزم على الترك بالكلية حنث حال عزمه . ذكرها الزركشي

وغيره .

وذكر في الإرشاد رواية يقع بعد موته .

ومحل الخلاف إذا لم ينو وقتاً . فإن نوى وقتاً ، أو قامت قرينة بغورية : تعلقت

اليمين به .

وتقدم في الباب الذي قبله : إذا قال لها « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك

اليوم » أو « طالق اليوم إن لم أطلقك » أو « طالق إن لم أطلقك اليوم » فليعاود .

فأمرته

إمراها : إذا كان المعلق طلاقاً بائناً : لم يرثها إذا ماتت . وترته هي . نص

عليه في رواية أبي طالب .

قال في الفروع : ويتخرج لأمرته من تعليقه في صحته على فعلها فيوجد في مرضه

قال : والفرق ظاهر .

وقال في الروضة : في إرثهما روايتان . لأن الصفة في الصحة ، والطلاق في المرض . وفيه روايتان .

الثانية : لا يمنع من وطئها قبل فعل ما حلف عليه . على الصحيح من المذهب وعنه : يمنع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ لَمْ أُطَلِّقْهَا ، أَوْ أَىَّ وَقْتٍ لَمْ أُطَلِّقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ طَلَّاقَهَا فِيهِ : طَلَّقَتْ ﴾ .

و « متى » مثل « أى » فى ذلك . والمصنف جعل هنا « من لم أطلقها » مثل قوله « أى وقت لم أطلقك » وهو أحد الوجهين . وجزم به فى الوجيز ، وشرح ابن منجا .

والوجه الثانى : أن « من » كـ « إن لم أطلقك » على ما تقدم قبل هذه المسألة . قال الشارح : هذا الذى يظهر لى . وتقدم ذلك . وأطلقهما فى المحرر ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا لَمْ أُطَلِّقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَهَلْ تَطْلُقُ فِي الْحَالِ ؟ يُحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما فى الفروع .

أمرهما : تطلق فى الحال كـ « أى » و « متى » وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز ، والعمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
والوجه الثانى : أنها على التراخى . نصره القاضى . وصححه فى المذهب ، ومسبوك الذهب .

وهذان الوجهان مبنيان على قولنا فى « إذا » هل هى على الفور أو التراخى إذا اتصلت بها « لم » على ما تقدم ؟ .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ الْعَامِيّ: أَنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾ - بفتح
الهمزة - فهو شرطٌ .

هذا المذهب ، كنيته . جزم به في الوجيز . وقدمه في المعنى ، والمحرم ،
والشرح ، والفروع .

وقال أبو بكر : يقع في الحال . إن كان دخول الدار قد وجد قبل ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ عَارِفٌ مُّقْتَضَاهُ : طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ﴾ .

يعنى إن كان وجد . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير
منهم . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

﴿وَحُكْمِي عَنِ الْخَلَالِ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوَ مُّقْتَضَاهُ فَهُوَ شَرْطٌ أَيْضًا﴾ .

وفيه في الترغيب وجه يقع في الحال ، ولو لم يوجد الشرط .

وقال القاضى : تطلق . سواء دخلت أو لم تدخل ، من عارف وغيره .

وقال ابن أبى موسى : لا تطلق إذا لم تسكن دخلت قبل ذلك . لأنه إنما

طلقها لعله . فلا يثبت الطلاق بدونها .

وكذلك أفتى ابن عقيل - في فنونه - فيمن قيل له « زنت زوجتك » فقال

« هي طالق » ثم تبين أنها لم ترن : أنها لا تطلق . وجعل السبب كالشرط اللفظي

وأولى . ذكره في القاعدة الحادية والخمسين بعد المائة .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُمْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ﴾ .

لأن الواو ليست جواباً . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به

في المحرم ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن الواو كالفاء . نقله في الفروع عن صاحب الفروع . وهو القاضى

أبو الحسين . والله أعلم .

قوله ﴿فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْجُزَاءَ ، أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ قِيَامَهَا

وَطَلَّاقَهَا شَرْطَيْنِ لَشَيْءٍ ، ثُمَّ أَمْسَكَتُ : دَيْنٌ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟
يُخْرَجُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

وهما وجهان في الرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والرعايتين ،
والفروع . وظاهر المحرر ، وغيره : القبول .

وكذا الحكم لو قال : أردت إقامة الواو مقام الفاء . قاله في المستوعب وغيره .

فأمرتاه

إمداهما : لو قال « إن قت أنت طالق » من غير فاء ولا واو : كان كوجود
الفاء . على الصحيح من المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح ، ونصراه . وقدمه
في المحرر ، والفروع .

وقيل : إن نوى الشرط وإلا وقع في الحال .

الثانية : لو قال « أنت طالق ، وإن دخلت الدار » وقع الطلاق في الحال .

فإن قال : أردت الشرط دين . وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح .
قلت : الصواب عدم القبول .

وإن قال « إن دخلت الدار فأنت طالق . وإن دخلت الأخرى » فمتى
دخلت الأولى طلقت ، سواء دخلت الأخرى أولا . ولا تطلق الأخرى .

وإن قال « أردت جعل الثاني شرطاً لطلاقها أيضاً » طلقت بكل واحدة منهما
فإن قال « أردت دخول الثانية شرطاً لدخول الثانية » فهو على ما أراده .

وإن قال « إن دخلت الدار » أو « إن دخلت هذه الأخرى . فأنت

طالق » فقال المصنف ، والشارح ، فقد قيل : لا تطلق إلا بدخولهما .

قالا : ويحتمل أن تطلق بأحدهما أيهما كان .

ولو قال « أنت طالق لو قت » كان ذلك شرطاً بمنزلة قوله « إن قت »
قدمه في المعنى ، والشرح . وجزم به الكافي .

وقيل : يقع الطلاق في الحال .

وإن قال « أردت أن أجعلها جواباً » دين .

وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين . وأطلقهما في المعنى ، والشرح .

قال في الكافي : فإن قال : أردت الشرط قيل منه . لأنه محتمل .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُتِّمَتْ فَقَعَدْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتِ

إِذَا قُتِّمْتُ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتِ إِنْ قُتِّمْتُ : لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تَقُومِي ثُمَّ تَقْعُدِي ۝ .

وكذا قوله « إن قعدت متى قت » وهذا المذهب . ويسميه النحاة اعتراض

الشرط على الشرط . فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم . لأنه جعل الثاني في

اللفظ شرطاً للذي قبله . والشرط يتقدم المشروط .

فلو قال لامرأته « إن أعطيتك ، إن وعدتك ، إن سألتني . فأنت طالق »

لم تطلق حتى تسأله ، ثم يعدها ، ثم يعطيها . لأنه شرط في العطية الوعد ، وفي الوعد

السؤال . فكأنه قال : إن سألتني فوعدتك فأعطيتك . قاله في المستوعب ،

والمعنى ، والشرح ، وفوائد ابن قاضي الجبل وغيرهم .

إذا علمت ذلك . فالصحيح من المذهب في ذلك كله : أنها لا تطلق حتى

تقوم ثم تقعد . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والمحزر ،

والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المعنى ، والشرح ، ونصره ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر القاضي : إن كان الشرط بـ « إذا » كان كالأول ، وإن كان بـ « إن »

كان كالواو . فيكون قوله « إن قعدت إن قت » كقوله « إن قعدت وقت »

عنده ، على ما يأتي بعد هذا . فتطلق بوجودها كيفما وجدا .

قال : لأن أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية .

ورده المصنف . وذكر جماعة من الأصحاب في « الفاء ، وثم » رواية كالواو .
فيكون قوله « إن قمت فعدت . أو ثم عدت » كقوله « إن قمت وعدت » على
هذه الرواية .

قال في القواعد الأصولية : ويتخرج لنا رواية أنها تطلق بوجود أحدهما .
ولو قلنا بالترتيب . بناء على أن الطلاق إذا كان معلقاً على شرطين : أنها تطلق
بوجود أحدهما .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُتِمَتْ وَقَعَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ بِوُجُودِهَا
كَيْفَمَا كَانَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المحرر ،
والشرح ، والفروع ، وغيره . وصححه المصنف وغيره .

وَعَنْهُ تَطْلُقُ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَنْوِي .

قال الشارح : وهذه الرواية بعيدة جداً تخالف الأصول ، ومقتضى اللغة
والعرف ، وعامة أهل العلم .

وخرجه القاضي وجهاً . بناء على إحدى الروایتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً .
ففعل بعضه .

وخرج في القواعد الأصولية قولاً بعدم الوقوع حتى تقوم ثم تعدد . بناء على
أن الواو للترتيب .

فأمره : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « أنت طالق لا قمت
وقعدت » قاله في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُتِمَتْ أَوْ قَعَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ
بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا ﴾ .

بلا خلاف أعلمه . ولو قال « أنت طالق ، لاقت ولا قعدت » فالمذهب :
أنها تطلق ، بوجود أحدهما .

قال في الفروع : تطلق بوجود أحدهما في الأصح . وذكره الشيخ تقي الدين
رحمه الله اتفاقاً .

وقيل : لا تطلق بوجود أحدهما .

قوله في تعليقه بالحَيْضِ * إِذَا قَالَ : إِذَا حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ
طَلَّقْتِ بِأَوَّلِ الْحَيْضِ * .

يعنى : تطلق من حين ترى دم الحيض . وهذا المذهب . نص عليه في رواية مهنا .
قال في الوجيز وغيره : طلقت بأول حيض متيقن . وجزم به في الخلاصة ،
والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع .

قال في المحزر : طلقت بأول الحيضة المستقبلية .

وقال في الانتصار ، والفنون ، والترغيب ، والبلغة ، والرعايتين : تطلق بتبينه
يَمْضَى أَقْلَهُ .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : طلقت بأول جزء تراه من الدم
في الظاهر ، فإذا اتصل الدم أقل الحيض : استقر وقوعه .

تنبيه : ظاهر قوله * وَإِنْ قَالَ : إِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ : لَمْ
تَطْلُقِي حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرِي * .

أنه لا يشترط في وقوع الطلاق غسلها ، بل مجرد ما تطهرت تطلق ، وهو المذهب
وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في النظم . وقدمه في المحزر ، والرعايتين ، والحاوي
الصغير ، والفروع .

وقيل : لا تطلق حتى تغتسل . ذكره ابن عقيل رواية من أول حيضة مستقبلية

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا حَضَتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴾ .

احتمل أن تعتبر نصف عادتها . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور . وقدمه في المعنى ، والشرح ، وصححه .

﴿ وَاحْتُمِلَ أَنَّهَا مَتَى طَهَّرَتْ تَبَيَّنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي نِصْفَيْهَا ﴾

وهو المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

﴿ وَاحْتُمِلَ أَنْ يُلْغَوْ قَوْلُهُ « نِصْفَ حَيْضَةٍ » ﴾

فيصير كقوله « إن حضت » .

وحكى هذا عن القاضي . وهو احتمال في الهداية . وقدمه في الخلاصة . فيتعلق طلاقها بأول الدم .

وقيل : يلغو النصف ، ويصير كقوله « إن حضت حيضة » .

وقيل : إذا حاضت سبعة أيام ونصفا : طلقت . اختاره القاضي . وقدمه في

الرعایتين . وأطلق الأول وهذا في الفروع .

فقال : إذا قال « إذا حضت نصف حيضة ، فأنت طالق » فمضت حيضة

مستقرة ، وقع لنصفها . وفي وقوعه ظاهراً بمضى سبعة أيام ونصف أو لنصف العادة فيه وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا طَهَّرَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ إِذَا انْقَطَعَ

الدَّمُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه في رواية إبراهيم الحربي . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر أبو بكر في التنبيه قولاً : لا تطلق حتى تغتسل .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَتْ : حَضْتُ وَكَذَّبَهَا : قُبِلَ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والعمدة ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرايعتين .

وعنه : لا يقبل قولها ، فتعتبر البينة . فيختبرنها بإدخال قطنة في الفرج زمن دعواها الحيض . فإن ظهر دم : فهي حائض . اختاره أبو بكر .

قلت : وهو الصواب إن أمكن . لأنه يمكن التوصل إلى معرفته من غيرها . فلم يقبل فيه مجرد قولها ، كدخول الدار .

فعلى المذهب : هل تستحلف ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ، وغيرهم . يأتيان في باب اليمين في الدعوى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ حِضْتُ فَأَنْتِ وَضُرَّتِكِ طَالِقَتَانِ ، قَالَتْ : قَدْ حِضْتُ ، وَكَذَّبَهَا : طَلَّقَتْ دُونَ ضُرَّتِهَا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع وغيرهم .

وعنه : لا تطلق إلا ببينة ، كالضرة ، فتختبر كما تقدم .

واختاره أبو بكر . وهو المختار إن أمكن .

لكن قال في الهداية : لا عمل عليه .

وعنه : إن أخرجت على خرقة دماً : طلقت الضرة . اختاره في التبصرة .

وحكاه عنه القاضى .

والخلاف في يمينها كالخلاف المتقدم في التي قبلها .

تفسيه : قوله - في آخر الفصل - فيما إذا قال ﴿ كَلِمًا حَاضَتْ إِحْدَاكُنَّ فَضُرَّتْهُمَا

طَوَالِقِ ﴾ فقلن « قد حضنا » وصدقهن : طلقن ثلاثاً ثلاثاً .

وإن صدق واحدة : لم تطلق ، وطلقت ضراتها طلقة طلقة .
وإن صدق اثنتين : طلقت كل واحدة منهما طلقة ، وطلقت المكذبتان
طلقتين بلا نزاع .

وإن صدق ثلاثاً : طلقت المكذبة ثلاثاً بلا نزاع أيضاً . وتطلق أيضاً كل
واحدة من المصدقات طلقتين طلقتين .

فأمره : لو قال « إن حضتاً حيضة فأتتا طالقتان » فالصحيح من المذهب :
أنهما لا تطلقان حتى تميز كل واحدة منهما حيضة . اختاره المصنف ، والشارح .
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : تطلقان بحيضة واحدة من إحداهما .

وقيل : لا تطلقان مطلقاً ، بناء على أنه لا يقع [الطلاق] المعلق على مستحيل .

وقيل : تطلقان بالشروع فيهما . قاله القاضي أبو يعلى وغيره .

قال في الفروع : والأشهر تطلق بشروعها . وأطلقهن في القواعد الأصولية .

نفي : هذه المسألة مبنية على قاعدة أصولية ، وهي « إذا لم ينتظم الكلام إلا

بارتكاب مجاز . إما بارتكاب مجاز الزيادة ، أو بارتكاب مجاز النقصان .

فارتكاب مجاز النقصان أولى . لأن الحذف في كلام العرب أكثر من الزيادة » .

كرره جماعة من الأصوليين . وهذا موافق للقول الأول .

فتقدير الكلام ، على هذا : إن حاضت كل واحدة منك حيضة . ويكون

كقوله تعالى (٢٤ : ٢ فاجلدوهم ثمانين جلدة) أي فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين

جلدة .

والقول الرابع في المسألة : مبنى على ارتكاب مجاز الزيادة . فيلغو قوله « حيضة

واحدة » لأن حيضة واحدة من امرأتين محال . فكأنه قال : إن حضتاً فأتتا

طالقتان .

قوله في تعليقه بالحمل ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ﴾ .

بأن تأتي به لأقل من ستة أشهر ، إن كانت توطأ . أو لأقل من أكثر من مدة الحمل ، إن لم تكن توطأ . فإن تبين وقوع الطلاق من حين اليمين ، إلا أن يطأها بعد اليمين ، وتلد له ستة أشهر فصاعداً من أول وطئه : فلا تطلق في الأصح عند أصحابنا . قاله في المحرر ، وغيره .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

قال في الفروع : لم يقع في الأصح . انتهى .

وقيل : يقع . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والمنصوص عنه : أنه إن ظهر الحمل أو خفي ، فولدت لغالب المدة تسعة أشهر

فأدون : طلقت بكل حال .

صحح القاضى - فى موضع من الجامع - هذه الرواية . قاله فى القواعد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَهِيَ

بِالْعَكْسِ ﴾ .

فتطلق فى كل موضع لاتطابق فيه فى المسألة الأولى . ولا تطلق فى كل موضع

تطلق فيه فى المسألة الأولى . وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى

المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى ، والنظم .

وقال فى المحرر ، وقيل : بعدم العكس فى الصورة المستثناة ، وأنها لا تطلق

لثلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق .

وقال فى الكافى ، والمغنى ، والشرح : وكل موضع يقع الطلاق فى التى قبلها

لا يقع هنا . وكل موضع لا يقع ثم يقع هنا . لأنها ضدها ، إلا إذا أتت بولد لأكثر

من ستة أشهر ، وأقل من أربع سنين . فهل يقع هنا ؟ فيه وجهان .

أمرهما : تطاق . لأن الأصل عدم الحمل قبل الوطاء .

والثاني : لا تطاق . لأن الأصل عدم بقاء النكاح . وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ وَطُوهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَآئِنًا ﴾ .

يعنى : فى المسألتين .

أما المسألة الأولى : فالصحيح من المذهب : أنه يحرم وطؤها منذ حلف .

قدمه فى المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع . وجزم به فى المنور .

وعنه : لا يحرم وطؤها عقيب اليمين ، ما لم يظهر بها حمل . قدمه فى المحرر ،

والنظم . وهو ظاهر كلامه فى الوجيز . فإنه ما ذكر التحريم إلا فى المسألة الثانية .

وأما المسألة الثانية : فالصحيح من المذهب : أنه يحرم وطؤها .

قال فى الرعايتين ، والفروع : يحرم الوطاء على الأصح حتى يظهر حمل ،

أو تستبرأ ، أو تزول الريبة . وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والحاوى الصغير ،

والمنور ، والنظم .

وعنه : لا يحرم الوطاء . ذكرها أبو الخطاب .

تغييرها

أمرهما : مفهوم قوله « إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَآئِنًا » .

أنه لو كان رجعيًا لا يحرم الوطاء . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

واختار القاضى التحريم أيضاً ، ولو كان رجعيًا ، سواء قلنا : الرجعية مباحة ،

أو محرمة .

الثاني : قوله ﴿ وَيَحْرُمُ وطؤها قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الاستبراء يحصل بحیضة موجودة ، أو مستقبلة ، أو ماضية لم يطأ بعدها . صححه المصنف وغيره . وجزم به في المحرر ، وغيره . وقدمه في الشرح ، الرعايتين ، والفروع .

وعنه : تستبرأ بثلاثة أقراء . ذكرها القاضي ، ومن بعده .
وقيل : لا يحصل الاستبراء بحیضة موجودة ، ولا ماضية . وذكره في الترغيب عن أصحابنا .

فوائد

إمراها : لو قال « إذا حملت فأنت طالق » لم يقع إلا بجمل متجدد .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزموا به . منهم صاحب الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم . واختاره في المحرر .
لكن قدم أنها إذا بانث حاملا تطلق في ظاهر كلامه . وتبعه في الحاوي . ولم يعرج على ذلك الأصحاب . بل جعلوه خطأ .
فعلى المذهب : لا يطأ حتى تحيض ، ثم يطأ في كل طهر مرة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الرعايتين ، والفروع ، والحواي .
وعنه : يجوز أكثر .

وقال في المحرر : وعندى أنه لا يمنع من قربانها مرة في أول مرة .
وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هل يحرم وطؤها في كل طهر أكثر من مرة ؟ على روايتين .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِذِكْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِأَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْنِ . فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴾ .

بلا نزاع . وإن ولدت ذكراً فطلقة .
وإن ولدت ذكراً : قطع في الرعاية الصغرى - وتبعه في الحاوي الصغير -
أنها تطلق طلقتين . وحكاه في الرعاية الكبرى وجهاً .
وقيل : تطلق طلقة فقط . قدمه في الرعاية الكبرى .
قلت : وهو الصواب .

والقول بأنها تطلق طلقتين ضعيف جداً .
ولو كان مكان قوله « إن كنت حاملاً » « إن كان حملك » لم تطلق إذا
كانت حاملاً بهما . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . منهم : القاضى
في الجرد ، وأبو الخطاب . وجزم به في الوجيز ، والفروع ، وغيرهما .
قال في القواعد الأصولية ، قال الأصحاب : لا تطلق . وعلوه بأن حملها ليس
بذكر ولا أنثى ، بل بعضه هكذا وبعضه هكذا . انتهى .

وقال القاضى في الجامع : في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن
حلف : لا يلبس ثوباً من غزلها ، فلبس ثوباً فيه من غزلها .

الثالثة : يستحق الذكر والأنثى الوصية في المسألة الأولى ، ولا يستحقان في
المسألة الثانية . بأن يقول في الأولى « إن كنت حاملاً بذكر فله مائة . وإن كنت
حاملاً بأنثى فلها مائتان » فولدت ذكراً وأنثى : استحق كل واحد وصيته .
ويقول في الثانية « إن كان حملك ذكراً فله مائة ، وإن كان أنثى فله مائتان »
فولدت ذكراً وأنثى : لم يستحقا شيئاً من الوصية .

قوله - في تعليقه بالولادة - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنَّ وَوَلَدْتِ ذَكَرًا فَأَنْتِ
طَالِقٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ وَوَلَدْتِ أَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدْتِ
ذَكَرًا ، ثُمَّ أَنْثَى : طَلَّقْتِ بِالْأَوَّلِ ، وَبِالْثَانِي . وَلَمْ تَطْلُقِي بِهِ .
ذِكْرَهُ أَبُوبَكْرٍ ﴾ .

وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه : وهو الصحيح .

قال ابن رجب في قواعدہ : وعليه أصحابنا .

قال في الذمكت : وعليه أكثر الأصحاب .

قلت : منهم أبو بكر ، وأبو حفص ، والقاضي ، وأصحابه ، والمصنف . وجزم

به في الوجيز وغيره وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : تطلق به . يعني : بالثاني أيضاً .

وقال في منتخب الشيرازي : وأوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . وأطلقهما في

الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . ونقل أبو بكر : هي ولادة واحدة .

قال أبو بكر - في زاد المسافر - : وفيها نظر .

ونقل ابن منصور : هذا على نية الرجل إذا أراد بذلك تطلقه ، وإنما أراد

ولادة واحدة .

وأنكر قول سفيان : إنه يقع عليها بالأول ما علق به ، وتبين بالثاني ، ولا

تطلق به . كما قاله الأصحاب .

قال ابن رجب في القواعد : ورواية ابن منصور أصح . وهو المنصوص .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأن الخالف إنما حلف على حمل واحد ،

وولادة واحدة . والغالب أن لا يكون إلا ولداً واحداً . لكنه لما كان ذكراً مرة

وأثنى أخرى نوع التعليق عليه . فإذا ولدت هذا الحمل ذكراً وأثنى لم يقع به المعلق

بالذكر والأثنى جميعاً ، بل المعلق بأحدهما فقط . لأنه لم يقصد إلا إيقاع أحد

الطلاقين . وإنما رده لتردد كون المولود ذكراً أو أثنى . وينبغي أن يقع أكثر

الطلاقين إذا كان القصد تطلقها بهذا الوضع ، سواء كان ذكراً أو أثنى ، لكنه

أوقع بولادة أحدهما أكثر من الآخر . فيقع به أكثر المعلقين . انتهى .

ذكره في القاعدة التاسعة عشر بعد المائة .

تغييرها

أمرهما : ظاهر كلام ابن حامد : أنه لا عدة عليها بعد وضع الثاني .

وصرح الناظم في حكاية قول ابن حامد : أنها بوضع الحمل الثاني تطلق .
وتنقضى به العدة . وصرح به في الرعايتين وغيرهما .

وهو يدل على ضعف هذا القول . لأن كل طلاق لا بد له من عدة متعقبة .
وعلى هذا يعاين بها .

فيقال - على أصلنا - طلاق بعد الدخول ولا مانع ، والزوجان مكلفان ،
لا عدة فيه .

ويعاين بها من وجه آخر .

فيقال : طلاق بلا عوض دون الثلاث بعد الدخول في نكاح صحيح
لا رجعة فيه .

وقد يقال : عدة بعد الطلاق تسبق البيئونة . فلم تحل من عدة متعينة إما
حقيقة أو حكماً .

وبهذا قال ابن الجوزي في حكاية قول ابن حامد : تطلق الثالثة لقرب زمان
البيئونة ، والوقوع . فلم يجعل زمانها زمانها . ذكر ذلك في النكت .

الثاني : قوله : ﴿ فَوَلَدَتْ ذَكَرًا ، ثُمَّ أَنْثَى ﴾ .

احترازاً مما إذا ولدتهما معاً . فإنها تطلق ثلاثاً والحالة هذه . بلا نزاع أعلمه .
غير الشيخ تقي الدين رحمه الله ، ومن تبعه .

ومراده أيضاً : أن لا يكون بين الولدين ستة أشهر فأكثر . فإن كان بينهما
ستة أشهر فأكثر . فالثاني : حمل مستأنف بلا خلاف بين الأمة . فلا يمكن أن

تحبل بولد بعد ولد . قاله القاضى في الخلاف وغيره في الحامل لا تحيض ، وفي
الطلاق به الوجهان إلا أن يقول : لا تنقضى به عدة فيقع الثلاث .

وكذا في أصح الوجهين إن الحقناه به لثبوت وطئه به . فتثبت الرجعة ، على أصح الروایتين فيها .

واختار في الترغيب أن الحمل لا يدل على الوطاء المحصل للرجعة .

قوله ﴿ فَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا . وَقَعَتْ وَاحِدَةً بَيِّنِينَ . وَلِنَا

مَا زَادَ ﴾ .

وهو المذهب .

قال في القواعد الفقهية : هذا أظهر .

قال في النكت : وهو أصح .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح .

ونصراه ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَرَّعَ بَيْنَهُمَا ﴾ .

قال في منتخب الشيرازي : أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : وهو أظهر . وجزم به في المنور . واختاره ابن عقيل .

قال في القواعد : ومأخذ الخلاف : أن القرعة لا مدخل لها في إلحاق الطلاق

لأجل الأعيان المشتبهة . فمن قال بالقرعة هنا : جعل التعيين إحدى الصفتين ،

وجعل وقوع الطلاق لازماً لذلك . ومن منعها نظر إلى أن القصد بهما هنا هو

اللازم ، وهو الوقوع . ولا مدخل للقرعة فيه ، وهو الأظهر . انتهى .

فأدواته

إهداهما : إذا قال « إن ولدت فأنت طالق » فألقت ما تصير به الأمة أم ولد

طلقت ، وإلا فلا . فإن قالت « قد ولدت » فأنكر ، كان القول قوله .

قال القاضي ، وأصحابه : هذا إن لم يقر بالحمل .

وإن شهد النساء بما قالت : طلقت . ذكره القاضى ، وأصحابه . وقالوا : هذا ظاهر كلامه .

قال فى القواعد : المشهور الوقوع . وجزم به القاضى فى خلافه . وتبعه الشريف أبو جعفر ، وأبو المواهب العكبرى ، وأبو الخطاب ، والأكثرون . وقيل : تطلق إذا كان مثلها يلد . ذكره فى الرعاية .

وقال فى المحرر : ويتخرج أن لا تطلق حتى يشهد من يثبت ابتداء الطلاق بشهادته . كمن حلف بالطلاق ماغصب ، أو لاغصب كذا . ثم ثبت عليه الغصب برجل وامرأتين ، أو شاهد ويمين : لم تطلق . على الصحيح من المذهب . وذكره فى الفصول ، والمنتخب ، والمستوعب ، والمغنى .

وقدمه فى الفروع ، وغيره . وجزم به القاضى فى المحرر ، وغيره . وقيل : تطلق . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، والسامرى . وأطلقهما فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقال المجد فى شرحه : عندى أن قياس قول من عفا عن الجاهل والناسى فى الطلاق : أن لا يحكم عليه به ، ولو ثبت الغصب برجلين . ذكره فى القاعدة الثالثة والثلاثين بعد المائة .

وحكاهما القاضى - فى خلافه فى كتاب القطع فى السرقة - روايتين .

الثانية : لو قال « كما ولدت ولداً فأنت طالق » فولدت ثلاثة معاً : طلقت ثلاثاً . وإن ولدتهم متعاقبين طلقت بالأول . وانقضت العدة بالثانى ، ولا تطلق على الصحيح من المذهب ^(١) .

(١) بهامش الأصل القروء على المصنف ما نصه : تطلق بالأول طلقة . وكذا بالثانى . وتنقض العدة بالثالث ، ولا تطلق به .

وقول المصنف « وانقضت العدة بالثانى » كذا وجد فى النسخ التى وقفنا عليها . ولعله سبق قلم . والله أعلم .

وقال ابن حامد : تطلق به . كما تقدم عنه في قوله « إن ولدت » .
ولو قال « أنت طالق مع انقضاء عدتك » لم تطلق ، وإن لم يقل « ولداً »
بل قال « كلما ولدت فأنت طالق » فكذلك عند أبي الخطاب . وقدمه في
الرعايتين ، والحاوى الصغير .

واختار في المحرر أنها تطلق واحدة .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ ثُمَّ قَالَ : إِنْ قُمْتِ
فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ فَقَامَتْ : طَلَّقْتُ طَلَّقْتَيْنِ ﴾ .

بلا نزاع . وكذا لو نجزه بعد التعليق . إذ التعليق مع وجود الصفة تعليق

في أصح الوجهين . قاله في الرعاية ، والحاوى ، وغيرها .

لكن لو قال « عنيت بقولى هذا : أنك تكونين طالقاً بما أوقعتك عليك ،

ولم أرد إيقاع طلاق سوى ما باشرتك به » دُيِّن .

وهل يقبل في الحكم ؟ [يخرج] على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ،

والكافى ، والمنعنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

قلت : الصواب أنه لا يقبل . لأنه خلاف الظاهر . إذ الظاهر أن هذا تعليق

للطلاق بشرط الطلاق . ولم يعل في الكافى بغيره .

تفيم : مراده بقوله - في تعليقه بالطلاق - « وإن قال : كلما طلقتك فأنت

طالق . ثم قال : أنت طالق طلقت طلقتين » إن كانت مدخولاً بها .

وإن كانت غير مدخول بها لم تطلق الطلقة المعلقة .

ومراده أيضاً بقوله « كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق . ثم وقع عليها طلاقه

بمباشرة أو سبب طلقت ثلاثاً » إذا وقعت الأولى والثانية رجعتين . رابعة

ولو قال « كلما أوقعت عليك طلاق فأنت طالق » فهو كقوله « تكلمى بطلقتك

فأنت طالق » على الصحيح . وعليه جماهير الأصحاب . ساقية : رابعة

وقال القاضي : إن وقع عليها طلاق بصفة عقدها قبل هذه اليمين أو بعدها : لم تطلق غيره . وعلل بأنه لم يوقعه . وإنما هو وقع . وقدمه في الرعاية .

قال المصنف ، والشارح : وفيه نظر .

وقال في المستوعب : وعندى أن حكم ما يقع عليها بصفة عقدها قبل هذه اليمين كما قال . وحكم ما يقع عليها بصفة عقدها بعد هذه اليمين : حكم طلاقه المنجز . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٍ أَوْ إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . فَلَا نَصَّ فِيهَا ﴾ .

وقال أبو بكر والقاضي : تطلق ثلاثا . وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب .

قال في المستوعب : قاله أصحابنا . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وقال ابن عقيل : تطلق بالطلاق المنجز ، ويلغو ما قبله .

وهو قياس نص الإمام أحمد رحمه الله ، وأبي بكر ، في أن الطلاق لا يقع في

زمن ماض . وقدمه في النظم . وأطلقهما في المحرر .

وقيل : لا تطلق مطلقاً . قاله بعض الأصحاب . واختاره ابن سريج وغيره من

الشافعية . ونسبت هذه المسألة إليه .

فعلى الأول - وهو وقوع الثلاث - يقع بالمنجز واحدة . ثم يتم من المعلق .

على الصحيح . وجزم به في المغني ، والمحرر ، والمنور ، والشرح ، والرعايتين ،

والحاوي ، وغيرهم .

من قال في الترغيب : اختاره الجمهور . قال في المستوعب : قاله أصحابنا .

فعلى هذا : إن كانت غير مدخول بها لم تطلق إلا واحدة .

ثالثاً : فتعلق الثلاث معاً ، فتطلق المدخول بها وغيرها ثلاثا .

وقيل : تقع الثلاث المعلقة ، فيقع بالمدخول بها وغيرها ثلاثا أيضاً .

فوائد

إمراها : لو قال « إن وطئتك وطئاً مباحاً » أو « إن أبنتك » أو « فسخت نكاحك » أو « راجعتك » أو « إن ظاهرت » أو « آليت منك » أو « لاعتك فأنت طالق قبله ثلاثاً » ففعل : طلقت ثلاثاً ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه في الكبرى . قال في الترغيب : تلغو صفة القبلية . وفي إلغاء الطلاق من أصله الوجهان في التي قبلها .

قال في الفروع : ويتوجه الأوجه ، يعنى : في التي قبلها . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لاتطلق في « أبنتك وفسخت نكاحك » بل تبين بالإبانة والفسخ . ويحتمل أن يقع في الظهار لصحته من الأجنبية . فكذا في الإبلاء ، إذا صح من الأجنبية في وجه . وكذا في اللعان إن وقعت الفرقة على تفريق حاكم . انتهى .

الثانية : لو قال « كما طلقت ضرتك فأنت طالق » ثم قال مثله للضرة ، ثم طلق الأولى : طلقت الضرة طلقة بالصفة ، والأولة اثنتين ، طلقة بالمباشرة ووقوعه بالضرة تطليق . لأنه أحدث فيها طلاقاً بتعليقه طلاقاً ثانياً . وإن طلق الثانية فقط طلقتان طلقة .

ومثل هذه المسألة قوله « إن طلقت حفصة ، فعمرة طالق » أو « كلما طلقت حفصة فعمرة طالق » ثم قال « إن طلقت عمرة فحفصة طالق » أو « كلما طلقت عمرة فحفصة طالق » فحفصة كالضرة في المسألة التي قبلها .

وعكس المسألة : قوله لعمرة « إن طلقتك فحفصة طالق » ثم قال لحفصة « إن طلقتك فعمرة طالق » فحفصة هنا كعمرة هناك .

وقال ابن عقيل في المسألة الأولى : أرى متى طلقت عمرة طلقت بالمباشرة

وطلقت بالصفة أن يقع على حفصة أخرى بالصفة في حق عمرة . فيقع الثلاث عليهما . وأن قول أصحابنا في « كما وقع عليك طلاق فأنت طالق » ووجد رجعيًا يقع الثلاث ، يعطى استيفاء الثلاث في حق عمرة . لأنها طلقت طلقة بالمباشرة وطلقة بالصفة ، والثالثة بوقوع الثانية . وهذا بعينه موجود في طلاق عمرة المعلق بطلاق حفصة . انتهى .

الثالث : لو علق ثلاثا بتطبيق يملك فيه الرجعة ، ثم طلق واحدة : طلقت ثلاثا في أصح الوجهين . قاله في الفروع . وقدمه في الرعاية الكبرى . وجزم بمعناه في الرعاية الصغرى ، والحاوى .

وقيل : لا يقع شيء .

قال في الرعاية : وهو بعيد .

وأما قبل الدخول : فيقع ما نجزه .

وأما طلاقها بعوض : فلا يقع غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ فَعَبْدٌ مِنْ عِبْدِي حُرٌّ ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ اثْنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ حُرَّانِ . وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ أَحْرَارٌ . وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ أَحْرَارٌ . ثُمَّ طَلَّقَهُنَّ جَمِيعًا : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا ﴾ .

هذا المذهب . صححه في المعنى ، والشرح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . واختاره القاضى ، وغيره .

وقيل : عشرة . وهو احتمال لأبى الخطاب فى الهداية .

قال فى المحزر ، والنظم : وهو خطأ .

قال الشارح : وهذا غير صحيح .

ويحتمل أن لا يعتق غير أربعة . قاله المصنف .

وقيل : يعتق ثلاثة عشر .

وقيل : يعتق سبعة عشر . قال الشارح : وهو غير سديد .

وقيل : يعتق عشرون ، وهو احتمال لأبي الخطاب أيضاً في الهداية .

قال الشارح أيضاً : وهو غير سديد .

تنبية : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ ﴾ .

يعنى : فى جميع الأوجه ، فيؤاخذ بما نوى .

فأمره : لو جعل مكان « كلما » « إن » لم يعتق إلا أربع .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

وقيل : يعتق عشرة . وهو المذهب . جزم به فى المعنى ، والشرح ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوى . وقدمه فى الفروع .

وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - فى تداخل الصفات ، عند قوله

« إن أكلت رمانة ، فأنت طالق . وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق » .

وأنها لا تطلق هناك إلا واحدة .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِذَا أَتَاكِ طَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴾

ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهَا : إِذَا أَتَاكِ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ

طَلَّقَتْ طَلَّقَتَيْنِ ﴾ .

أنه لو أتى بعض الكتاب ، وفيه الطلاق ، ولم يسمع ذكره : أنها لا تطلق

وهو صحيح ، وهو المذهب . قدمه فى الفروع .

وقيل : تطلق .

قال فى الكافى ، والرعاية : فإن أتاها ، وقد ذهبت حواشيه ، أو محى ما فيه ،

سوى الطلاق : طلقت . وإن ذهب الكتاب إلا موضع الطلاق : فوجهان .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّكَ طَالِقٌ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ : دِينَ .
وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وما وجهان مطلقان في الرعايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ،
وإخلاصة ، والمنفى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع .

إمراهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح . صححه في التصحيح ، والنظم .
وجزم به في الوجيز . وإليه ميل الشارح .

قلت : وهو الصواب .

والثانية : لا يقبل في الحكم .

قال الأدمي في منتخبه : دين باطنا . وقال في المنور : دين .

فأمرناه

إمراهما : لو كتب إليها « إذا قرأت كتابي هذا فأنت طالق » فقرأ عليها
وقع ، إن كانت لا تحسن القراءة . وإن كانت تحسن : فوجهان في الترغيب .

الثانية : قوله - في تعليقه بالحلف - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ
فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ ، أَوْ دَخَلْتِ الدَّارَ : طَلَّقْتِ
فِي الْحَالِ ﴾ .

اعلم أنه إذا حلف بطلاقها ، ثم أعاده ، أو علقه بشرط - وفي ذلك الشرط
حث أو منع . والأصح : أو تصديق خبر ، أو تكذيبه ، سوى تعليقه بمشيتها ،
أو حيض ، أو طهر - تطلق في الحال طلاقة في مرة .

ومن الأصحاب من لم يشتن غير هذه الثلاثة . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .
واختار العمل بعرف المتكلم وقصده في مسمى اليمين ، وأنه موجب لنصوص الإمام
أحمد رحمه الله وأصوله .

قوله - فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْحَلْفِ - ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ . فَهَلْ هُوَ حَلْفٌ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

يعنى : إِنْ قَالَ « إِنْ حَلَفْتَ بِطُلُوقِكَ : فَأَنْتِ طَالِقٌ » ثُمَّ قَالَ « أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ » .

وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ .

أَمْرُهُمَا : لَيْسَ بِحَلْفٍ . فَيَكُونُ شَرْطًا مُحَضًّا . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .

اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي الْجُرْدِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ ، وَابْنُ الْبَلَاغَةِ .

قَالَ فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ : هَذَا أَصْحَحُ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدِمَهُ فِي الْمَحْرَرِ ، وَالرَّعَايَتَيْنِ ،

وَالْفُرُوعِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : هُوَ حَلْفٌ . فَتُطَلَّقُ فِي الْحَالِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ .

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ ، وَالْمَذْهَبِ . وَقَدِمَهُ فِي الْمُسْتَوْعَبِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْحَاوِي

الصَّغِيرِ .

تَنْبِيْهُ : مِرَادُهُ بِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلُوقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾

أَوْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى - طَلَّقْتُ وَاحِدَةً ، وَإِنْ أَعَادَهُ ثَلَاثًا طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ﴾ .

إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِإِعَادَتِهِ إِفْهَامَهَا . فَإِنْ قَصِدَ بِذَلِكَ إِفْهَامَهَا : لَمْ تُطَلَّقْ سِوَى الْأُولَى .

قَالَ الْأَصْحَابُ .

وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ آخِرَ الْفَصْلِ مُسْتَوْفَى لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتَيْهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلُوقِكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ

وَأَعَادَهُ : طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلَّقَهُ . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا غَيْرَ مَدْخُولٍ

بِهَا فَأَعَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ۞ يعني : بعد الطلقة الأولى ﴿ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ۞ 》 .

بلا خلاف أعلمه . لكن لو تزوج بعد ذلك البائن ، ثم حلف بطلاقها . فاختار المصنف أنها لا تطلق . وهو معنى ما جزم به في الكافي ، وغيره . لأنه لا يصح الحلف بطلاقها . لأن الصفة لم تنعقد . لأنها بائن . وكذا جزم في الترغيب - فيما يخالف المدخول بها غيرها - : أن التعليق بعد البيئونة لا يصح .

قال في الفروع : والأشهر تطلق كالأخرى طلقة طلقة . ولو جعل « كلما » بدل « إن » طلقت كل واحدة ثلاثاً ثلاثاً ، طلقت عقب حلفه ثانياً ، وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها . لأن « كلما » للتكرار . قال ذلك في الفروع .

وقال : وفرض المسألة في المعنى في « كلما قال ما تقدم » ذكره في « إن » وكذا فرضها في الشرح .

وقال في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال لامرأته - وإحداها غير مدخول بها - « إن حلفت بطلاقكما فأتيا طالقتان » ثم قاله ثانياً : طلقتا طلقة طلقة . على المذهب المشهور . وانعقدت اليمين مرة ثانية في حق المدخول بها . وفي انعقادها في غير المدخول بها وجهان .

أمرهما : تنعقد . وهو قول أبي الخطاب ، والمجد ، ومقتضى ما قاله القاضي ، وابن عقيل في مسألة الكلام الآتية .

والثاني : لا تنعقد . اختاره صاحب المعنى .

فإن أعاده ثالثاً قبل تجديد نكاح البائن : لم تطلق واحدة منهما على كلا الوجهين .

فإن تزوج البائن ، ثم حلف بطلاقها وحدها ، فعلى الوجه الثانى : لا تطلق ، وتطلق الأخرى طلقة ، لوجود الحلف بطلاقها قبل نكاح الثانية . والحلف بطلاق البائنة بعد طلاقها ، فكل الشرط فى حق الأولى .

وعلى الوجه الأول : تطلق كل واحدة منهما طلقة طلقة . ذكره الأصحاب .

فأمره : لو كان له امرأتان حفصة وعمرة . فقال « إن حلفت بطلاقكما

فعمرة طالق » ثم أعاده : لم تطلق واحدة منهما .

وإن قال بعد ذلك « إن حلفت بطلاقكما فحفصة طالق » طلقت عمرة .

فإن قال بعد هذا « إن حلفت بطلاقكما فعمرة طالق » لم تطلق واحدة

منهما .

فإن قال بعده « إن حلفت بطلاقكما فحفصة طالق » طلقت حفصة .

وعلى هذا فقس .

قوله فى - تعليقه بالكلام - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ كَلَّمْتِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ

فَتَحَقَّقْ ذَلِكَ ، أَوْ زَجَّرَهَا . فَقَالَ : تَنَحَّى ، أَوْ اسْكُتِي ، أَوْ قَالَ : إِنْ

قُتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ طَلَّقْتُ ۖ ﴾ .

هذا المذهب مالم ينو غيره . جزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمهداية ، والمذهب

والمستوعب ، والخلاصة .

فى النظم . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . وصححه .

قوله ﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَثَ بِالْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ يَمِينِهِ . لِأَنَّ إِتْيَانَهُ

بِهِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ الْكَلَامَ الْمُتَّفَصِّلَ عَنْهَا ۖ ﴾ .

قلت : وهذا هو الصواب .

[ويأتى آخر الفصل إذا قال « إن كلمتك فأنت طالق وأعاده »] .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلامِ فَأَنْتِ طالقٌ . فقالت : إِنْ
بَدَأْتُكَ بِفِعْبِدِي حُرٌّ : انحلَّت يَمِينُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي ﴾ .

وهذا المذهب . قال في الفروع : انحلت يمينه على الأصح .

قال المصنف والشارح : هكذا ذكره أصحابنا .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَحْنَثَ بِبِدْأَتِهِ إِيَّاهَا بِالْكَلامِ فِي وَقْتٍ آخَرَ . لِأَنَّ الظَّاهِرُ
أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ .

وهذا الاحتمال للمصنف .

قلت : وهو قوي جداً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُ فُلانًا فَأَنْتِ طالقٌ . فَكَلَّمْتُهُ ، فَلَمْ
يَسْمَعْ ، لَتَشَاغُلِهِ أَوْ غَفْلَتِهِ ، أَوْ كَاتِبَتُهُ ، أَوْ رَأْسَلْتُهُ : حَنِثَ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه في التشاغل والغفلة والذهول .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . كتكليمها غيره وهو يسم

تقصده به .

وعنه : لا يحنث إذا كاتبته أو راسلته . وهو احتمال في المعنى ، والشرح ،

كناية غيره . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فائرة : لو أرسلت إنساناً يسأل أهل العلم عن مسألة حدثت ، نجاء الرسول

فسأل المحلوف عليه : لم يحنث قولاً واحداً . قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ : اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرر ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

زاد في المستوعب ، والرعاية : سواء أشارت بيد أو بعين .
أمرهما : لا يحنث . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،
والنظم . واختاره ابن عبدوس .
قال الشارح : وهذا أولى . وجزم به في الوجيز ، والمنور . واختاره أبو الخطاب
وغيره .

الوجه الثاني : يحنث . اختاره القاضي .
ويأني بعض ذلك في باب جامع الأيمان .
قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّمْتَهُ سَكْرَانَ أَوْ أَصَمَّ - بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهَا كَلَّمْتَهُ -
أَوْ مَجْنُونًا يَسْمَعُ كَلَامَهَا : حَنْثٌ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، والمنور .
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والقروع .
وقيل : لا يحنث . اختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الأصم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .
وصححه في الخلاصة . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : لا يحنث بتكليمها السكران فقط .
وأطلق في السكران وجهين في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة .

فائرة : وكذلك الحكم إن كلمت صبيا يسمع ويعلم أنه مكلم : حنث .
فأما إن حنثت هي وكلمته : لم يحنث . لأن القلم مرفوع عنها . فلم يبق لكلامها
حكم .

ولو كلمته وهي سكرى : حنث . لأن حكمها حكم الصاحي . وهو ظاهر كلام
المصنف هنا . وقدمه في المغنى ، والشرح .

وقيل : لا يَحْتُ . لأنه لا عقل لها .
قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّمْتَهُ مِيَّتًا ، أَوْ غَائِبًا ، أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ ، أَوْ نَائِمًا : لَمْ يَحْتُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصراه - وفي المحرر ، والفروع .
وقال أبو بكر : يَحْتُ .

وذكره رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتَيْهِ : إِنْ كَلَّمْتُمَا هَذَيْنِ فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ
وَكَلَّمْتِ كُلَّ وَاحِدَةٍ وَاحِدًا مِنْهُمَا : طَلَقْتَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
ويحتمل أن لا يَحْتُ حتى تكلمنا جميعاً كل واحدٍ منها . وهو تخریج
لأبي الخطاب .

قال الشارح : وهو أولى .

قال ابن عبدوس في تذكرته : والأقوى لا يقع . وأطلقهما في المغنى ،
والفروع .

تفصیل : محل الخلاف : إذا لم نَحْنِته ببعض المحلوف . فأما إن حننناه ببعض
المحلوف : حننناه هنا ، قولاً واحداً .

فائدة : هذه المسألة من جملة قاعدة . وهى « إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة

على جملة أخرى . فهل تتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد الأخرى ، أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ؟ » وهى على قسمين .

الأول : أن توجد قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين . فلا خلاف فى ذلك

فمثال مادلت القرينة فيه على توزيع الجملة على الجملة الأخرى . فيقابل كل

فرد كامل بفرد يقابله - إما لجرىان العرف ، أو دلالة الشرع على ذلك ، وإما

لاستحالة ماسواه - أن يقول لزوجتيه « إن أكلتما هذين الرغيفين فأتما طالقتان »

فإذا أكلت كل واحدة منهما رغيفاً : طلقت . لاستحالة أكل كل واحدة

الرغيفين ، أو يقول لعبيده « إن ركبتما دابتيكما ، أو لبستما ثوبيكما ، أو تقلدتما

سيفيكما ، أو دخلتما بزوجتيكما ، فأتما حران » فتى وُجد من كل واحد ركوب

دابته ، ولبس ثوبه ، وتقلد سيفه ، أو الدخول بزوجته : ترتب عليه العتق . لأن

الانفراد بهذا عرفى . وفى بعضه شرعى . فيتعين صرفه إلى توزيع الجملة على الجملة .

ذكره المصنف فى المنفى .

ومثال مادلت القرينة فيه على توزيع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد

الجملة الأخرى : أن يقول رجل لزوجتيه « إن كلتما زيدا ، أو كلتما عمراً فأتما

طالقتان » فلا تطلقان حتى تكلم كل واحدة منها زيدا وعمراً .

القسم الثانى : أن لا يدل دليل على إرادة أحد التوزيعين . فهل يحتمل

التوزيع عند هذا الإطلاق على الأول والثانى ؟ فى المسألة خلاف .

والأشهر : أن يوزع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى

إذا أمكن . وصرح به القاضى ، وابن عقيل ، وأبو الخطاب فى مسألة الظهار من

نسائه بكلمة واحدة . ذكر ذلك ابن رجب فى القاعدة الثالثة عشر بعد المائة .

وتقدم من مسائل القاعدة فى باب مسح الخفين ، والوقف ، والربا ، والرهن

وغيره .

ومسألة المصنف هنا من القاعدة . لكن المذهب هنا خلاف ما قاله في القواعد .

قوله « وَإِنْ قَالَ : إِنَّ أَمْرَتَكَ فَخَالَفْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَنَهَاها فَخَالَفْتَهُ : لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُطْلَقَ الْمَخَالَفَةِ » .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر وغيره .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والفروع ، والنظم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ مُطْلَقًا . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر ، والرعايتين ،

والحاوي الصغير . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقال أبو الخطاب : إن لم تعرف حقيقة الأمر والنهي : حنث .

قلت : وهو قوي جداً .

قال في القواعد الأصولية : ولعل هذا أقرب إلى الفقه والتحقيق .

فأمرنا

إمراها : عكس هذه المسألة : مثل قوله « إن نهيتك فخالفته : فأنت

طالق » فأمرها وخالفته . لم يذكرها الأصحاب .

وقال في القواعد الأصولية : ويتوجه تخريج على هذه المسألة : ألا يفرق بينهما

بفرق مؤثر ليمتنع التخريج . انتهى .

قلت : علل المصنف والشارح القول بأنها تطلق بكل حال : بأن الأمر

بالشيء نهى عن ضده ، والنهي عنه أمر بضده . انتهى .

وقد قال معنى ذلك الأصوليون .

الثانية : لو قال « إن كلمتك فأنت طالق » ثم قاله ثانياً : طلقت واحدة . وإن

قاله ثالثاً : طلقت ثانية . وإن قاله رابعاً : طلقت ثلاثاً . وتبين غير المدخول بها بطلقة . ولم تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة . على الصحيح من المذهب . اختصاره القاضي وغيره .

وحزم به في المعنى ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والنظم ، وغيرهم .
وقال في الحرر ، وعندى : تنعقد الثانية ، بحيث إذا تزوجها وكلها : طلقت .
إلا على قول التميمي : تنحل الصفة مع البيئونة . فإنها قد انحلت بالثانية . لأنه قد كلمها .

ولا يجيء مثله في الحلف بالطلاق . لأنه لم ينعقد لعدم إمكان إيقاعه . انتهى .
قال في الفروع : ويتوجه أنه لا فرق في المعنى بينها وبين مسألة الحلف السابقة فإما لا يصح فيهما . وهو أظهر ، كالأجنبية ، وإما أن يصح فيهما ، كما سبق من قول الإمام أحمد رحمه الله .

أما التفرقة بين مسألة الحلف وبين مسألة الكلام ، كما هو ظاهر كلام بعضهم : فلا وجه له من كلام الإمام أحمد رحمه الله . ولا معنى يقتضيه . ولم أجد من صرح بالتفرقة . انتهى .

وقال في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال لامرأته التي لم يدخل بها « إن كلمتك فأنت طالق » ثم أعاده : طلقت بالإعادة . لأنها كلام في المشهور عند الأصحاب .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : قياس المذهب عندى : أنه لا يحث بهذا الكلام ، وعلاه .

فإذا وقع الطلاق بالإعادة ثانياً ، فهل تنعقد به يمين ثانية ، أم لا ؟ فيه وجهان .
أحدهما : لا تنعقد . وهو قول القاضي في الجامع والخلاف ، ومن اتبعه .

كالقاضي يعقوب ، وابن عقيل . وهو قياس قول صاحب المغنى . وله مأخذان ،
وذكرهما .

والوجه الثاني : تنعقد اليمين . وهو اختيار صاحب المحرر ، بناء على أن الطلاق
يقف وقوعه على تمام الإعادة .

قوله - في تعليقه بالإذن - ﴿ إِذَا قَالَ : إِذَا خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، أَوْ
إِلَّا يَأْذِنِي ، أَوْ حَتَّى آذِنَ لَكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ ثُمَّ آذِنَ لَهَا فَخَرَجَتْ ،
ثُمَّ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : طَلَّقَتْ ۖ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والخرقي . وصححه في الخلاصة .
قال ابن منجا في شرحه ، والزركشى : هذا المذهب . وقدمه في الهداية ،
والمغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع
وغيرهم .

وعنه : لا تطلق إلا أن ينوى الإذن في كل مرة .
قلت : وهو قوى ، كإذنه في الخروج كلما شاءت . نص عليه .
وأطلقهما في المذهب .

وقال في الروضة : إن أذن لها بالخروج مرة أو مطلقاً ، أو أذن بالخروج
لكل مرة ، فقال « اخرجى متى شئت » لم يكن إذناً إلا لمرة واحدة .
والمذهب : أنه إذا قال « اخرجى كلما شئت » يكون إذناً عاماً . نص عليه .
قوله ﴿ وَإِنْ آذِنَ لَهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ ، فَخَرَجَتْ : طَلَّقَتْ ۖ ﴾ .

نص عليه . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .
قال في القواعد : هذا أشهرها .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاروى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تطلق . وهو لأبى الخطاب . بناء على ما قاله فى عزل الوكيل : أنه يصح من غير أن يعلم .

وقال فى القاعدة الرابعة والسنتين : ولأبى الخطاب - فى الانتصار - طريقة ثانية ، وهى : أن دعواه الإذن غير مقبولة ، لوقوع الطلاق فى الظاهر . فلو أشهد على الإذن نفعه ذلك . ولم تطلق . قال صاحب القواعد : وهذا ضعيف .

فائدته

أمرهما : لو قال « إلا بإذن زيد » فمات زيد : لم يحنث إذا خرجت . على الصحيح من المذهب . وحنثه القاضى . وجعل المستثنى محلوفاً عليه . وجزم به فى الرعاية الكبرى .

الثانية : لو أذن لها ، فلم تخرج حتى نهاها . ثم خرجت ، فعلى وجهين . وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب ، والهداية ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاروى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : تطلق . صححه فى النظم . وجزم به فى المنور .

والثانى : لا تطلق . قال ابن عبدوس فى تذكرته : لا تطلق .

قال ابن عبدوس فى تذكرته : لا يقع إذا أذن لها ثم نهى وجهلته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتِ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَخَرَجْتَ تَرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ : طَلَّقَتْ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،

والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، وتذكرة ابن عبدوس والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع .

ويحتمل أن لا يحنث . وأطلقهما فى الشرح .
قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَتْ إِلَى الْحَمَامِ ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى غَيْرِهِ طَلَقْتُ ﴾ .
هذا المذهب .

قال أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح : هذا قياس المذهب .
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وصححه فى النظم ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، والخلاصة ، وغيرهم .
ويحتمل أن لا تطلق . وهو لأبى الخطاب .

وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
قوله - فى تعليقه بالمشيئة - ﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ ، أَوْ
كَيْفَ شِئْتِ ، أَوْ حَيْثُ شِئْتِ ، أَوْ مَتَى شِئْتِ : لَمْ تَطْلُقْ ، حَتَّى تَقُولَ :
قَدْ شِئْتِ ، سِوَايَ شَاءَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاخِي ﴾ .

وهذا المذهب ، ولو شاءت كارهة . جزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،
والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن يقف على المجلس كالاختيار .
وقيل : تختص « إن » بالمجلس دون غيرها .
وقيل : تطلق ، وإن لم تشأ إذا قال « كيف شئت » أو « حيث شئت »
دون غيرها .

فأثرة : لو رجع قبل مشيئتها : لم يصح رجوعه . على الصحيح من المذهب ،
كبقية التعاليق .

وعنه : يصح ، كاختارى ، وأمرک بيدک .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ وَشَاءَ أَبُوكَ : لَمْ تَطْلُقِي
حَتَّى يَشَاءَ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،
والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وقيل : تطلق بمشيئة أحدهما . ذكره فى الفروع .
قلت : هو بعيد . والمشيئة منهما ، أو من أحدهما على التراخى ، على الصحيح
من المذهب .

وقيل : تختص بالمجلس .
فأمره : لو قال « أنت طالق وعبدى حر ، إن شاء زيد ، فشاءها » ولانية :
وقما ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .
ونقل أبو طالب : يقعان ، ولو تعذرت الإشاءة بموت ونحوه . اختاره أبو بكر ،
وابن عقيل .

وحكى عنه : أو غاب .
وحكاه فى المنتخب عن أبى بكر .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَمَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرِسَ
قَبْلَ الْمَشِيئَةِ : لَمْ تَطْلُقِي ﴾ .

أما إذا مات أو جن : فإنها لا تطلق على الصحيح من المذهب .
قال فى المذهب ، والخلاصة : لم يقع فى أصح الوجهين . وصححه فى النظم .
واختاره ابن حامد ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والكافي . والمغني ، والشرح ، والفروع .
واختار أبو بكر [في الهداية] وابن عقيل : أنها لا تطلق . حكاة في المغني ،
والشرح عن أبي بكر . وحكاة في الرعاية عن ابن عقيل . ونقله أبو طالب .
وأما الأخرس : فالصحيح من المذهب : أنه إن فهمت إشارته فهي كمنطقه .
قدمه في الكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
وغيرهم . وهو الصواب .

وقيل : إن خرس بعد يمينه : لم تطلق .
وجزم به المصنف هنا . وجزم به في الوجيز .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح .
فأمره : لو غاب : لم تطلق . على الصحيح من المذهب .
وحكى عن ابن عقيل : تطلق . وحكاة في المنتخب عن أبي بكر ، كما تقدم .
قوله ﴿ وَإِنْ شَاءَ وَهُوَ سَكْرَانٌ : خُرِّجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ
فِي طَلَاقِهِ ﴾ .

ذكره الأصحاب .

واختار المصنف ، والشارح هنا : عدم الوقوع ، وإن وقع هناك . وفرقا بينهما .
وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا يَعْقِلُ الْمَشِيئَةَ ، فَشَاءَ : طَلَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا ﴾ .
الصحيح من المذهب : أن الصبي المميز إذا شاء تطلق . قال الأصحاب :
هو كطلاقه .

وتقدم في أوائل كتاب الطلاق : أن الصحيح من المذهب : أن طلاقه يقع
على زوجته .

قال في القروع ، والرعاية : وإن شاء ممبز فكطلاقة .
وجزم بالوقوع في الشرح وغيره .
وعلى الرواية الثانية : لاتطلق ، كطلاقة في إحدى الروايتين . وأطلقهما في
المحرر ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَمَاتَ أَوْ جُنٌّ
أَوْ خَرَسَ : طَلَّقَتْ ﴾ .

إذا مات أو جن : طلقت بلا نزاع . وفي وقت الوقوع أوجه .
أمرها : يقع في الحال . وهو المذهب . جزم به في الشرح ، والهداية ،
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وقدمه في الرعايتين . والقروع .
الثاني : تطلق آخر حياته . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر ، والنظم .

الثالث : يتبين حنته من حين حلف .

وذكر القاضى فى « أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء زيد » يقع الطلاق ،
وليس باستثناء .

وأما إذا خرَس : فالصحيح من المذهب : أن إشارته المفهومة كمنطقه مطلقاً .
وقيل : إن حصل خرسه بعد يمينه : فليس كمنطقه . وجزم به المصنف هنا ،
وصاحب الوجيز ، كما تقدم .

وقال الناظم : لو قيل بعدم وقوع الطلاق إذا خرَس أو جن إلى حين الموت :
لم يكن بيعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ثَلَاثًا ،
فَشَاءَ ثَلَاثًا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . صححه فى المذهب ، والتصحيح . واختاره أبو بكر . وجزم به
الوجيز . وقدمه فى الخلاصة ، والمحرر ، والقروع ، والرعايتين .

وَفِي الْآخِرِ لَا تَطْلُقُ يَعْنِي لَا تَطْلُقُ غَيْرَ الْوَاحِدَةِ الْمَنْجُزَةِ^(١) . لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفِي .

فأمره : وكذا الحكم لو قال « أنت طالق واحدة إلا أن تشأني ثلاثاً » فشاءت ثلاثاً . ووقوع الثلاث هنا من المفردات . ونص عليه .

وكذا عكس هذه المسألة مثلها في الحكم . كقوله « أنت طالق ثلاثاً ، إلا أن يشاء زيد ، أو تشأني واحدة » فيشاء زيد أو هي واحدة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَالَ لِأُمَّتِهِ : أَنْتِ حُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : عَتَقَتْ ﴾ .

وكذا لو قدم الشرط . وهذا المذهب نص عليه في رواية الجماعة . منهم : ابن منصور ، وحنبل ، والحسن بن ثواب ، وأبو النضر ، والأثرم ، وأبو طالب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز، والنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم . وصححه الناظم وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغني ، والشرح ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يصح الاستثناء فيهما .

وقال الخرقى : أكثر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه توقف عن الجواب .

قلت : بمن نقل ذلك : عبد الله ، وصالح ، وإسحاق بن هانيء ، وأبو الحارث ، والفضل بن زياد ، وإسماعيل بن إسحاق .
وحكى عنه : أنه يقع العتق دون الطلاق .

(١) بهامش الأصل المقروء على المصنف مانصه : سبقة . وإنما هو لا تطلق بحال ، كما قد صرحوا بذلك .

حكاه عنه بعض الشافعية . وهو أبو حامد الاسفرائي ، ومن تبعه .
وقطع المجد ، وغيره : بأن ذلك غلط على الإمام أحمد رحمه الله . وكذا قال
القاضي في خلافه . وبينوا وجه الغلط .

وقال في الترغيب : يقع الطلاق دون العتق .
وعنه : لا يقعان . اختاره جماعة من الأصحاب ، بناء على أنهما من جملة الأيمان .
قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - يكون معناه : هي طالق إن شاء الله
الطلاق بعد هذا . والله لا يشاؤه إلا بتكلمه بعد ذلك .

وقال أيضاً : إن أراد بذلك وقوع الطلاق عليها بهذا التطبيق طلقت . لأنه
كقوله « أنت طالق بمشيئة الله » وليس قوله « إن شاء الله » تعليقاً . بل تأكيد
للوقوع وتحقيق . وإن أراد بذلك حقيقة التعليق على مشيئة مستقبلة : لم يقع به
الطلاق حتى يطلق بعد ذلك . فإذا طلقها بعد ذلك فقد شاء الله وقوع طلاقها
حينئذ . وكذا إن قصد بقوله « إن شاء الله » أن يقع هذا الطلاق الآن ، فإنه
يكون معلقاً أيضاً على المشيئة . فإذا شاء الله وقوعه فيقع حينئذ . ولا يشاء الله
وقوعه حتى يوقعه ثانياً . انتهى .

قال في الترغيب : لو قال « يا طالق إن شاء الله تعالى » تطلق . بل هي أولى
بالوقوع من قوله « إن شاء الله » وفي الرعاية في ذلك وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : طَلَّقَتْ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الحرر ، والفروع .

وقيل : لا تطلق .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ،
والرعايتين ، والحاوي الصغير .

أمرهما : يقع . وهو المذهب . لتضاد الشرط والجزاء . فلغا تعليقه ، بخلاف
المستحيل . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى البغدادي .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفروع .
والوجه الثاني : لا يقع . اختاره القاضي . ذكره في المستوعب .

فائده : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « أنت طالق ما لم يشأ الله »
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ ،
أَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ . فَدَخَلَتْ ، فَهَلْ
تَطْلُقُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والمحرم ، والشرح ،
والفروع ، والمحوى .

أمرهما : لا تطلق . صححه في التصحيح . وقال : لا تطلق من حيث الدليل
قال : وهو قول محققي الأصحاب . وجزم به في منتخب الأدمى البغدادي .
والرواية الثانية : تطلق . وجزم به في الوجيز . واختاره ابن عبدوس في
تذكرته . وصححه في المذهب ، والخلاصة .

قال ابن نصر الله في حواشيه : أحكما تطلق . وقدمه في الرعايتين .
تغيبه : قال في المحرم ، والرعاية ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم : إن نوى رد
المشيئة إلى الفعل لم يقع . كقوله « أنت طالق لافعلت . أو لأفعلن إن شاء الله »
وإلا فروايتان .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وفيه نظر .
يعنى في عدم الوقوع إذا نوى رد المشيئة إلى الفعل . لأنه علقه على فعل يوجد
بمشيئة الله . وقد وجد بمشيئة الله . فما المانع من وقوعه ؟ انتهى .

وقد حرر العلامة ابن رجب في هذه المسألة ، وفي صيغة القسم - كقوله « أنت طالق لا تدخلين الدار إن شاء الله » أو « أنت طالق لتدخلين الدار إن شاء الله » ونحوه - للأصحاب سبع طرق .
أمرها : أن الروایتين في المسألة مطلقاً . سواء كان الحلف بصيغة القسم ، أو بصيغة الجزاء .

وهذه الطريقة مقتضى كلام أكثر المتقدمين ، كأبي بكر ، والقاضي ، وابن عقيل ، وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن الروایتين في الحلف بصيغة القسم . وفي التعليق على شرط يقصد به الحض أو المنع ، دون التعليق على شرط يقصد به وقوع الطلاق بتة . وهذه الطريقة اختيار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وهو مقتضى كلام كثير من الأصحاب .

الطريقة الثالثة : أن الروایتين في صيغة التعليق إذا قصد رد المشيئة إلى الطلاق ، أو أطلق . فأما إن رد المشيئة إلى الفعل فإنه ينفعه قولاً واحداً . وكذا إن حلف بصيغة القسم . فإنه ينفعه الاستثناء قولاً واحداً . وهي طريقة صاحب المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم ، كما تقدم .

الطريقة الرابعة : أن الروایتين في صورة التعليق بالشرط إذا لم يرد المشيئة إلى الطلاق . فإن ردها إلى الطلاق فهو كما لو نَجَزَّ الطلاق واستثنى فيه . وهي طريقة صاحب المعنى .

وإن أطلق النية : فالظاهر رجوعه إلى الفعل دون الطلاق . ويحتمل عوده إلى الطلاق . وإن رد المشيئة إلى الفعل نفعه . قولاً واحداً .
وهذه الطريقة توافق طريقة صاحب المحرر ، إلا أنها مخالفة لها في أنه إذا عاد

الاستثناء إلى الطلاق لم ينفع . كما لا ينفع في المنجز . وهو الذي ذكره ابن عقيل وغيره . وهو واضح .

الطريقة الخامسة : أن الروایتين محمولتان على اختلاف حالين . فإن كان الشرط نفيًا : لم تطلق . نحو أن يقول « أنت طالق إن لم أفعل كذا إن شاء الله » فلم يفعله . فلا يحث .

فإن كان إثباتًا حث . نحو « إن فعلت كذا فأنت طالق إن شاء الله » . وهي طريقة صاحب التلخيص .

قال في القواعد الأصولية : وهي مخالفة للمذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله .

الطريقة السادسة : طريقة القاضي في الجامع الكبير . فإنه قال : عندي فيها تفصيل .

ثم ذكر مامضمونه : أنه إذا لم توجد الصفة التي هي الشرط المعلق على الطلاق ، انبنى الحكم على علة وقوع الطلاق المنجز المستثنى فيه . فإن قلنا : العلة أنه علقه بمشيئة لا يتوصل إليها : لم يقع . رواية واحدة . لأنه علقه بصفتين . إحداها : دخول الدار مثلاً . والأخرى : المشيئة . وما وجدتا . فلا يحث .

وإن قلنا : العلة علمنا بوجود مشيئة الله لوجود لفظ الطلاق : انبنى على أصل آخر . وهو ما إذا علق الطلاق بصفتين . مثل أن يقول « إن دخلت الدار وشاء زيد » فدخلت ولم يشأ زيد ، فهل يقع الطلاق ؟ على روايتين . كذا هنا يخرج على روايتين .

وأما إن وجدت الصفة - وهي دخول الدار - فإنه ينبنى على التعليلين أيضاً . فإن قلنا : قد علمنا مشيئة الطلاق : وقع رواية واحدة ، لوجود الصفتين جميعاً .

وإن قلنا : لم نعلم مشيئته : أنبنى على ما إذا علقه على صفتين فوجدت إحداهما .
ويخرج على الروایتين .

الطريقة السابعة : طريقة ابن عقيل في المفردات . فإنه جعل الروایتين في وقوع
الطلاق بدون وجود الصفة . فأما مع وجودها : فيقع الطلاق قولاً واحداً . قاله في
القواعد الأصولية .

وهي أضعف الطرق . وذكر فسادها من وجهين .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ ، أَوْ مَشِيئَتِهِ : طَلَّقْتِ فِي
الْحَالِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .
﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ : دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحَكْمِ ؟ يُخْرَجُ
عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

عند الأكثر . وهما وجهان في الرعايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والرعايتين ، وشرح ابن منجا .
إمراههما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح من المذهب . اختاره القاضي .
قال في الفروع : قبل حكماً على الأصح . وصححه في التصحيح ، والنظم .
وجزم به في الكافي ، والمنور . وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير . وهو
ظاهر ما قدمه الشارح .

والرواية الثانية : لا يقبل . جزم به في الوجيز ، وتجريد العناية .
قال الأدمي في منتخبه : دين باطنا .
فأمره : لو قال « إن رضى أبوك فأنت طالق » فقال « مارضيت » ثم قال
« رضيت » طلقت . لأنه معلق . فكان متراخياً . ذكره في الفنون .
وقال : قال قوم ينقطع بالأول .
ولو قال « إن كان أبوك يرضى بما فعلتبه فأنت طالق » فقال « مارضيت »

ثم قال « رضيت » طلقت . لأنه علقه على رضى مستقبل وقد وجد ، بخلاف « إن كان أبوك راضياً به » لأنه ماض .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ : إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي بِقَلْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَالَتْ : أَنَا أَحَبُّهُ ﴾ .

فقد توقف أحمد - رحمه الله تعالى - عنها . وقال : دعنا من هذه المسائل . وكذا قال في الهداية ، والمستوعب ، وغيرها . وقال القاضى : تطلق .

وذكره ابن عقيل مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، سوى محمد بن الحسن . وجزم به فى الوجيز . واقتصر عليه فى الخلاصة فى الأولى . وصححه فى الثانية . وقدمه فى الرعايتين ، والحامى .

وقال المصنف هنا « والأولى أنها لا تطلق إذا كانت كاذبة » . وهو المذهب . قدمه فى الفروع . وجزم به فى النظم . واختاره ابن عقيل ، وقال : لاستحالة عادة ، كقوله « إن كنت تعتقدين أن الجمل يدخل فى حرم الإبرة فأنت طالق » فقالت « أعتقده » فإن عاقلاً لا يجوزه ، فضلاً عن اعتقاده . وقيل : لا تطلق مطلقاً . ذكره فى الرعايتين . وقيل : لا تطلق فى قوله « إن كنت تحبينه بقلبك » وإن طلقت فى الأولى . وهو احتمال فى الهداية .

فأمرتاها

إمرأهما : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو قال « إن كنت تبغضين الجنة فأنت طالق » فقالت « أنا أبغضها » وكذا لو قال « إن كنت تبغضين الحياة » ونحو ذلك مما يعلم أنها تحبه . قاله فى المستوعب .

الثانية : لو قالت امرأته « أريد أن تطلقني » فقال « إن كنت تريدني » أو « إذا أردت أن أطلقك فأنت طالق » فظاهر الكلام : يقتضى أنها تطلق بإرادة مستقبلية ودلالة الحال على أنه أراد إيقاعه ، للإرادة التي أخبرته بها . قاله ابن عقيل في الفنون .

ونصر الثانى العلامة ابن القيم رحمه الله فى أعلام الموقعين .

قوله ﴿ فَصَلِّ * فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ ﴾

﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتِ الْهَلَالَ : طُلُقْتِ إِذَا رَأَيْتِ ﴾ أو
أَكَلتِ الْعِدَّةَ ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ حَقِيقَةَ رُؤْيَيْهَا . فَلَا يَحْنُ حَتَّى تَرَاهُ ﴾ .
إذا نوى حقيقة رؤيتها لم يحنث حتى تراه . بلا نزاع أعلمه . ويدين بلا نزاع .
ويقبل قوله فى الحكم . على الصحيح من المذهب مطلقاً .

قال فى الفروع : قبل حكماً على الأصح .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز وغيرهم . وصححه فى المذهب .

وعنه : لا يقبل . وأطلقهما فى الهداية ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى

الصغير ، والمستوعب .

وقيل : يقبل بقريئة .

تنبيهاه

أمرهما : ظاهر قوله « طلقت إذا رؤى الهلال » أنها تطلق إذا رؤى ، سواء رؤى قبل الغروب أو بعده . وهو أحد الوجهين . وهو احتمال فى المغنى ، والشرح

والوجه الثانى : أنها لا تطلق إلا إذا رؤى بعد الغروب . وهو الصحيح من

المذهب . جزم به فى الوجيز ، والراعية ، والحاوى .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والراعية الكبرى .

الثاني : تقدم - في أول كتاب الصيام - إذا قال « أنت طالق ليلة القدر » متى تطلق .

فوائد

إمراها : لو لم ير الهلال حتى أقر : لم تطلق . وهل يقمر بعد ثلاثة؟ - قدمه في الرعاية الكبرى - أو باستدارته ، أو ببهر ضوئه ؟ فيه ثلاثة أقوال . قال القاضي : لا يبهر ضوؤه إلا في الليلة السابعة . حكاه عن أهل اللغة . وأطلقهن في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، والفروع .

الثانية : لو قال « إن رأيت فلانا فأنت طالق » فرأته ولو ميتاً طلقت . ولو رأته في ماء أو في زجاج شفاف : طلقت ، إلا مع نية أو قرينة . ولو رأته مكرهه : لم تطلق على الصحيح من المذهب . وقيل : تطلق .

ولو رأت خياله في ماء أو امرأة : لم تطلق . ولو جالسته ، وهي عمياء : لم تطلق . على الصحيح من المذهب . وقيل : تطلق . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

الثالثة : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي فَهِيَ طَالِقٌ . فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ أَمْرًا تَاهُ : طَلَّقْتَ الْأُولَى مِنْهُمَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ هِيَ الصَّادِقَةَ وَحْدَهَا ، فَتَطْلُقُ وَحْدَهَا ﴾ .

أنه لو أخبرته معا تطلقان . وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافاً . قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِهِ فَهِيَ طَالِقٌ . فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

يعنى أن حكمها حكم المسألة التي قبلها من التفصيل والحكم .

وكذا قال في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين .
وعند أبي الخطاب : إن أخبرناه وقع الطلاق بهما على الأحوال الثلاثة . لأن
الخبر يدخله الصدق والكذب . ويسمى خبراً وإن تكرر . والبشارة القصد بها
السرور . وإنما يكون ذلك مع الصدق ، ويكون من الأولى لا غير .
وقيل : تطلقان مع الصدق فقط . واختاره في المحرر .

فأمرناه

إمرأهما : لو قال « إن لبست ثوباً فأنت طالق » ونوى معينا : دين . على
الصحيح من المذهب .

وقال ابن البناء : لا يدين . وقدمه في التبصرة . وخرجه الحلواني على روايتين .
قال في القاعدة الخامسة والعشرين بعد المائة : وشذ طائفة فحكوا الخلاف
في تدينه في الباطن . منهم الحلواني وابنه .

وكذلك وقع في موضع من مفردات ابن عقيل في الإيمان .
وكذلك وقع للقاضي في المجرد . قال المجد : وهو سهو . انتهى .
ويقبل حكما على الصحيح من المذهب .

وعنه : لا يقبل .

وإن لم يقل « ثوباً » فالحكم كذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه
أكثر الأصحاب . قاله في القواعد ، وقدمه .

وقيل : لا يقبل حكما . واختاره القاضي في كتاب الحيل . وأطلقهما في الفروع .
وقال في الترغيب : وإن حلف « لا لبس » ونوى معينا : دين . وفي الحكم
روايتان ، سواء بطلاق أو غيره ، على الأصح . انتهى .

الثانية : لو قال « إن قربت دار أبيك - بكسر الراء من قربت - فأنت

طالق » لم يقع حتى تدخلها ، وإن قال « إن قربت » بضم الراء - طلقت بوقوفها تحت فنائها ولصوقها بجدارها . لأن مقتضاها ذلك . قاله في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا ﴾ وكذا جاهلا ﴿ حَنْثَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ ، وَلَمْ يَحْنَثْ فِي الْيَمِينِ الْمَكْفَرَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ وهو المذهب .

وقال في القواعد الأصولية : هي المذهب عند الأصحاب .

قال في المحرر : وهو الأصح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع وغيره . وقال : اختاره الأكثر . وذكره في المذهب . وعنه : يحنث في الجميع .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي . ذكره في أول كتاب الأيمان .

وَعَنْهُ : لَا يَحْنَثُ فِي الْجَمِيعِ . بل يمينه باقية . وقدمه في الخلاصة . وهو في الإرشاد عن بعض أصحابنا .

قال في الفروع : وهذا أظهر .

قلت : وهو الصواب .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : إن رواها بقدر رواية التفريق ،

وإن هذا يدل على أن الإمام أحمد رحمه الله جعله حالفاً لامعلاقاً ، والحنث لا يوجب وقوع الحلوف به .

واختارها ابن عبدوس في تذكرته أيضاً . ذكره في أول كتاب الأيمان .

قال في القواعد الأصولية : وقال الأصحاب على هذه الرواية : يمينه باقية بماهلا

ويأتى أيضاً في كلام المصنف « إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً » في

أثناء كتاب الأيمان .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ يَيْتًا ، أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ ، أَوْ

لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، أَوْ لَا يَفَارِقُهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ حَقَّهُ . فَدَخَلَ بَيْنَهُمَا وَفِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَلَمْ يَعْلَمْ ، أَوْ قَضَاهُ حَقَّهُ : فَفَارَقَهُ فَخَرَجَ رَدِيئًا ، أَوْ أَحَالَهُ بِحَقِّهِ فَفَارَقَهُ ظَنَّ أَنَّ قَدْرًا : خُرِجَ عَلَى الرَّوَّائِيْنِ فِي النَّاسِي وَالْجَاهِلِ .

وكذا قال الشارح . وقاله في المحرر في غير الكلام والسلام .
قال الشارح : وكذلك إن حلف لا يبيع لزيد ثوبًا ، فوكل زيد من يدفعه إلى من يبيعه ، فدفعه إلى الحالف فباعه من غير علمه . فهي كالناسي .
وكذلك إن حلف لا يكلم فلانًا فسلم عليه يحسبه أجنبيًا .
وأطلق في الترغيب الروايات الثلاث فيما إذا « حلف أن لا يدخل على فلان » فدخل ولم يعلم ، أو « لا يفارقه إلا بقبض حقه » فقبضه ففارقه فخرج رديئًا ، أو أحاله ففارقه يظن أنه قد برىء ، أو لا يكلمه فسلم عليه وجهله .
وجزم في الوجيز أنه يحنث .

وجزم في المنتخب : أنه يحنث بالحوالة .
وذكر المصنف ، وغيره في باب الضمان : أن الحوالة كالتقضاء .
وقال في المحرر ، والفروع ، وغيرهما : لو سلم على جماعة وهو فيهم ، ولم يعلم - وقلنا : يحنث كالناسي - فهل يحنث هنا ؟ على روايتين . أحصهما لا يحنث .
وإن علم به فلم ينوه ، ولم يستثنه بقلبه فروايتان . أحصهما : يحنث . وإن قصده حنث .

وفي الترغيب وجه : لا يحنث .
قال في الفروع : وذكر جماعة مثلها الدخول على فلان .
وقال ابن منجاف في شرحه : وإن علم به ونوى السلام على الجميع ، أو كلامهم : حنث رواية واحدة . وإن نوى السلام على غيره ، أو كلام غيره : لم يحنث ، رواية واحدة . وإن أطلق فروايتان .

فوائد

الأولى : لو حلف على من يمتنع بيمينه وقصد منعه - كالزوجة ، والولد ، ونحوهما - ففعله ناسياً أو جاهلاً : ففيه الروايات المتقدمة . قاله في المحرر ، والرعائتين ، والحاوى . وجزم به في الكافي . وغيره . وهو الصحيح .
وقدمه في الفروع .

وجزم في الوجيز : أنه يحنث في الطلاق والعتاق دون غيرهما . وهو ماش على المذهب في الناسي والجاهل .

وقيل : يحنث هنا وإن لم يحنث هناك .

واختار في الترغيب : إن قصد أن لا يخالفه لم يحنث الناسي .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله فيمن حلف على غيره ليفعله فخالفه : لم يحنث إن قصد إكرامه لا إزماءه به . لأنه كالأمر ولا يجب ، لأمره عليه أفضل الصلاة والسلام أبا بكر رضى الله عنه بوقوفه في الصف ولم يقف . ولأن أبا بكر أقسم ليخبرنه بالصواب وانخطأ لما فسر الرؤيا . فقال « لا تقسم » لأنه علم أنه لم يقصد الإقسام عليه مع المصلحة المتضمنة للكتم .

وقال أيضاً : إن لم يعلم المحلوف عليه بيمينه فكان الناسي .

قال في الفروع : وعدم حنثه هنا أظهر . انتهى .

وأما إن قصد بمنعهم أن لا يخالفوه ، وفعلوه كرهاً : لم يحنث . قاله في الرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .

الثانية : قال في الكافي ، والوجيز ، وغيرهما : وإن كان الحلف على من

لا يمتنع بيمينه - كالسلطان ، والحاج - استوى العمد والسهمو والإكراه وغيره .
وقاله في الوجيز ، والرعاية الكبرى في السلطان .

الثالثة : لو فعله في حال جنونه : لم يحنث ، كالنائم على الصحيح من المذهب .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى .

وقيل : حكمه حكم الناسي .

الرابعة : لو حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله مكرهاً : لم يحنث ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال : اختاره الأكثر .

وعنه : يحنث . وقيل : هو كالناسي .

قال في المحرر : ويتخرج أن لا يحنث إلا في الطلاق والعتاق .

ويأتي معنى ذلك في باب جامع الأيمان .

الخامسة : لو حلف « لا تأخذ حقك مني » فأكرهه على دفعه إليه ، أو أخذه منه قهراً : حنث . جزم به المصنف وغيره . لأن المحلوف عليه فعل الأخذ مختاراً ، وإن أكرهه صاحب الحق على أخذه تخرج على الخلاف إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرهاً . خرجه الأصحاب على ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَ بَعْضَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا المذهب ، ما لم يكن له نية أو سبب أو قرينة .

قال الشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره أبو الخطاب وغيره . قاله المصنف .

وعنه : يحنث إلا أن ينوي جميعه .

اختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه . منهم : الشريف ،

وأبو الخطاب - في خلافيهما - والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل في

التذكرة ، وغيرهم .

قال في الخلاصة : حنث على الأصح .

وأطلقهما في المعنى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَأَدْخَلَهَا بَعْضَ جَسَدِهِ ، أَوْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ . أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ . أَوْ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ : خُرِّجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا لو حلف لا يبيع عبده ولا يهبه . فباع نصفه ووهب نصفه . وجزم به الشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرها . وقاله المجد وغيره في غير مسألة الدار . قال الزركشي : ومن صور المسألة - عند الأكثرين القاضى وغيره - لو حلف لا يدخل داراً فأدخلها بعض جسده . وفيها روايتان منصوصتان .

فالقاضى والأكثرين على التحنيث كمسألة الغزل . وأبو بكر وأبو الخطاب اختارا عدم التحنيث .

واختار أبو بكر في مسألة الغزل وغيرها الحنث ، كالجماعة . وأطلق في المحرر في مسألة الدار الروايتين .

فأمره : لو حلف « لا ألبس من غزلهما » ولم يقل « ثوباً » فلبس ثوباً فيه منه ، أو « لا آكل طعاماً اشتريته » فأكل طعاماً شورت في شرائه . فقيل : هو على الخلاف . اختاره القاضى ، وأبو الخطاب . وقيل : يحنث هنا قولاً واحداً . وهو الصحيح .

قدمه في الفروع . واختاره المجد في محرره ، والمصنف . وجزم به في المغنى . قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، أَوْ نَسَجَهُ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا طَبَخَهُ زَيْدٌ . فَلَبَسَ ثَوْبًا نَسَجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ . أَوْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ طَبَخَاهُ : فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

إمراهما : يحنث . وهو الصحيح من المذهب . اختاره أبو بكر . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وتقدم اختيار المجد في المشاركة في الشراء .

واختاره المصنف أيضاً . واختاره القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن

البننا ، وغيرهم في الجميع .

والثانية : لا يحنث . وبعض الأصحاب قال : يحنث قولاً واحداً . ولم يحنث

فيها خلافاً . كما حكى في المسائل المتقدمة . منهم القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب

وابن البننا ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَىٰ غَيْرُهُ شَيْئًا فَخَلَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ فَأَكَلَ أَكْثَرَ

مِمَّا اشْتَرَاهُ شَرِيكُهُ : حَنْثٌ . وَإِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ : فَعَلَىٰ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والفروع . ذكره في

أواخر جامع الأيمان .

أمرهما : لا يحنث . وهو الصحيح . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

والثالثى : يحنث .

تفسيه : مفهوم كلامه : أنه لو أكل أقل منه : أنه لا يحنث . وهو صحيح . وهو

المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحنث . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح .

فأمرتاها

إمراهما : لو اشتراه لغيره ، أو باعه : حنث بأكله منه . على الصحيح من المذهب

وفيه احتمال .

الثانية : الشركة والتولية والسلم والصلح على مال : شراء .